آراء وأفكار حول الجملة الشرطية في العربية

أ.عبد العليم بوفاتح

جامعة الأغواط

*** الجملة الشرطية بين الاسمية والفعلية :**

لم يعرف النحاة الأوائل إلاّ نوعيْن من الجملة هما: الجملة الاسمية والجملة الفعلية. ولمّا جاء بعض المتأخرين أضافوا نوعيْن آخريْن. فقد أضاف الزمخشري الجملة الشرطية، بدعوى أنها تختلف في مواصفاتها عن الجملة الفعلية والاسمية كلتيهما ... وأضاف ابن هشام الجملة الظرفية لتكون أنواع الجمل أربعةً عند بعض النحاة. ثمّ جاء بعض المحدثين بتقسيمات جديدة لتتعدد عندهم أنواع الجمل، وذلك انطلاقا من تعدد أقسام الكلِم عندهم.

والحقيقة أنّ القدماء لم يجانبوا الصواب عندما اقتصروا على النوعيْن المذكوريْن للجملة. ذلك أنّ البقية إنما هي أنماط مختلفة للنوعيْن الرئيسيْن السابقيْن. ولقد استعمل النحاة الأوائل كلّ هذه الأنماط لكنهم لم يجعلوا كل نمط منها جملة قائمة بذاتها، لأنّ هذا التفريع يوقِعُ الدارس في إشكالات عديدة لا تُفْضي إلى نتيجة علمية . والأنسب – كما يرى الدكتور محمود

أحمد نخلة – هو أنْ يتمّ " استخدام أقلّ قدر من الرموز لإيضاح أكبر قدر من المادة اللغوية ، وهو أمر يطالب به اللغويون المحدثون ، أما التحليل التفصيلي للأنماط فسيأتي بعد الانتهاء من سردها .. " **(1)**

وبناء على ما بيّنّا فإنّ الجملة الشرطية تُعَدُّ نمطاً من أنماط الجملة الاسمية أو الفعلية. فيكون لديْنا إذاً الجملة الشرطية الاسمية والجملة الشرطية الفعلية . ومثال الأولى قول المتنبي :

لولا المشقّة ساد الناس كُلُّهُمُ ** الجود يُفْقر والإقدام قتّال . [البسيط]

إذ الجملة بعد أداة الشرط هي جملة اسمية في الأصل حُذف خبرها لوجودها في سياق الشرط . ومثال الثانية قول الله تعالى: " يا أيها الذين آمنوا إنْ جاءكم فاسق بنبإ فتبيّنوا (الآية) " [الحجرات / 6] هذا مع حروف الشرط ..

أمّا إذا كانت الجملة الشرطية مصدّرة بأسماء الشرط ، فإنْ كان اسم الشرط لمسمّى عاقل أو غير عاقل ، كما في : مَنْ و ما و مهما ، فالجملة الشرطية اسمية ، ذلك لأنّ دلالة اسم الشرط ههنا هي على أصلها. ومنه قول المتنبي :

مَنْ يهنْ يسهل الهوان عليه ** ما لجرح بميّت إيلام . [الخفيف]

---

1) – د / محمود أحمد نخلة : نظام الجملة في شعر المعلقات . دار المعرفة الجامعية . الاسكندرية .(1991) . ص91

وإنْ كان اسم الشرط منقولاً من الظرفية أو الحالية – مثلاً – للدلالة على الشرط ، فالجملة الشرطية عندئذ فعلية، لأنّ ما يأتي بعد هذه الأسماء لا يكون إلاّ فعلاً ، وذلك لأنّ أداة الشرط ههنا ليست على أصلها ، إذ أصلها ما وُضِعَتْ للدلالة عليه كالمكان والزمان والحال وغير ذلك. ومن ذلك قول أبي تمام :

متى تأتِه تعشو إلى ضوء ناره ** تجدْ خيْر نار عندها خيْر مُوقِد [الطويل]

والخلاصة أنّ الجملة الشرطية ما هي في الأصل إلاّ جملة فعلية أو اسمية حدث فيها ما يسمّى في النظرية التوليدية التحويلية بعملية التحويل ، إلاّ أنّه تحويل على مستوى الجملة لا على مستوى المفردات . فأدّى هذا التحويل إلى نمط مختلف عن الأصل. وهذا النمط هو ما يسمى بالجملة الشرطية . وبهذا يمكن القول بأنّ الجملة الشرطية هي فرع عن الأصل الذي تمثلة الجملة الاسمية أو الفعلية. وما التحويل إلاّ تفريع للأصل الواحد...

وعلى هذا يكون تحديد النحاة للجملة بناءً على ما تبدأ به تحديداً لفظيّاً منطقياً في حقيقته، وهو مما تقتضيه الدراسة اللّغوية وفق منهج علميّ منظم دقيق يسهّل على الدارس تعامله مع اللغة وفهمه لها، واستعماله لها مضبوطة محددة، ولا سيما في المراحل التعليمية. وهذا لا يمنع من تعميق البحث والدراسة انطلاقا من هذا الأصل إلى فروع أخرى متعددة ... بل إنّ هذا المنهج يفتح المجال لمواصلة البحث وتوسيعه في مختلف الأبواب والمسائل النحوية واللغوية وغيرها، من غيْر أنْ يتمّ إهمال جانب المعنى

والدلالة، فالذي نريد التعبير عنه هو سلوك منهج اللفظ للوصول إلى دراسة المعنى، وذلك في القضايا اللغوية والنحوية على الخصوص .

*** تقديم الجواب على الشرط :**

اختلف النحاة في مسألة تقديم الجواب على الشرط في الجملة الشرطية ، ففي قولهم (أقومُ إنْ قمتَ) اعتبر البصريون الجواب محذوفا ، وما هو مذكور قبل الأداة إنما يدل عليه وليس هو . أمّا تقديم الجواب فقالوا بأنه لا يجوز ، ذلك " لأن الشرط بمنزلة الاستفهام له، صدر الكلام فلا يجوز أن يقال « زيدا أضربت ؟ » فإذا ثبتت المشابهة بينهما ينبغي أن يُحْمَل أحدهما على الآخر ." **(1)** فالجواب عند البصريين إذًا محذوف وليس متقدما . وذهب الكوفيون إلى " أن الأصل في الجزاء أن يكون مقدما كقولك : " أضرب إنْ تضرب ".**(2)** وشاهدهم من كلام العرب قول الشاعر **(3)** :

يا أقرع بن حابس ياقرع ** إنك إنْ يصرعْ أخوك تصرعُ

[الرجز]

والتقدير عندهم : إنك تصرعُ إن يصرعْ أخوك ، لأنّ الجواب (تصرعُ) مرفوع . وهذا دليل تقدُّمه في الأصل عندهم، إذْ لو لم يكن مقدّما لكان

---

1) – الإنصاف في مسائل الخلاف : 627/2

2) – المصدر نفسه : 623/2 . وتناول هذه المسألة الرضيّ الإستراباذي في شرحه على كافية ابن الحاجب : 238/2

3) – هو جرير بن عبد الله اليحلي ، وهذا البيت من شواهد سيبويه : 436/1.وهو في خزانة البغدادي396/3- 643 وشرح المفصل لابن يعيش : 12/7. ومغني اللبيب لابن هشام تحت رقم : 807 . وشرح ابن عقيل تحت رقم : 342 وغيرها.

مجزوما." **(1)** لكنّ هذا الشاهد من القليل في هذا الباب..وقد استدلوا على ذلك أيضا ببيت زهير:

وإنْ أتاه خليل يوم مسألة ** يقول لا غائب مالي ولا حرِم (2).

[البسيط]

فرفع : يقولُ دليل على أنه متقدّم في الأصل ، إذْ لو كان في مكانه الأصلي لجاء مجزوماً، لكنّ بعض النحاة البصريين أجازوا رفع الجزاء إذا كان فعلاً مضارعاً وكان فعل الشرط ماضياً .. وهذا ما نراه في بيت زهير ، ومثله كثير في الاستعمال.

وفي كلام البصريين عن حمل الشرط على الاستفهام ما يشير إلى حمل الأصل على الفرع . فالاستفهام أصل لأنه لا ينفك عن الصدارة ، والشرط فرع لأنه يفقد الصدارة أحيانا .

أمّا ابن جني فيرى أن الجواب لا يتقدم على الشرط إذْ يقول: " لا يجوز تقديم الجواب على المجاب ، شرطًا كان أو قسَمًا أو غيرهما : ألا تراك لا تقول : أقمْ إن تقمْ . فأمّا قولك : أقوم إنْ قمت . فإنّ قولك أقوم ليس جوابا للشرط . ولكنه دال على الجواب ، أي : إنْ قمت قمت ، ودلّتْ

---

1) – الإنصاف في مسائل الخلاف : 2 / 224

2) – زهير بن أبي سلمى : الديوان – دار صادر – بيروت (د . ت) ص91 . والبيت من قصيدة بعنوان : " الجواد على علاته هرم ". قالها في مدح هرم بن سنان [**الخليل** : الفقير ذو الخلّة (أي الفقر) / **لاحرم** : غير ممنوع مالي عنك]

: أقوم على: قمت . ومثله : أنت ظالم إنْ فعلت ، أي : إن فعلت ظلمت فحذفت : ظلمت ودلّ قولك: أنت ظالم ، عليه ." **(1)**

فابن جني على مذهب أهل البصرة في أنّ المتقدم ليس جواب الشرط، بل هو ما يدل عليه، وحجّته هي عدم جزم هذا المتقدم في بداية الجملة على الرغم من كون الشرط جازما. فعدم جزمه دليل على أنه ليس الجواب. كما أن تغيير صيغة الجواب في التقدير الأصلي تبين اختلاف هذا المتقدم على ما بعد الأداة . وهذا أيضا دليل على أنه ليس الجواب الحقيقي للشرط وإنما هو دال عليه فقط . وعلى هذا فالجواب الحقيقي عنده – كما قال البصريون – غير مذكور في الجملة . ولكن أنّى يريد أبو الفتح أنْ يُجزَم الجواب وقد تأخّر عامل الجزم فيه وهو (إنْ) الشرطية ؟ في مثل : أقوم إنْ تقمْ .

أما ابن القيم فيخالف البصريين وابن جني فيما ذهبوا إليه ويؤيد مذهب الكوفيين في أنّ المتقدم هو الجواب . وهو ما يراه الجرجاني أيضا . وفي هذا يقول ابن القيم : "... وقال الكوفيون المتقدم هو الجزاء والكلام مرتبط به ، وقولهم في ذلك هو الصواب وهو اختيار الجرجاني ، قال (يعني الجرجاني) : الدليل على أنك إذا قلت : آتيك إنْ آتيتني ،كان الشرط متصلا بآتيك ." **(2)**

ويزيد ابن القيم هذه المسألة توضيحا وتعليلا رابطا بين جملتي الشرط والجواب، ومعتبرا إياهما جملة واحدة ومبينا سرّ تقديم الجزاء على الشرط ،

---

1) – الخصائص : 2 / 387-388

2) – بدائع الفوائد : 1/49-50

فيقول : "...الشرط والجزاء جملتان قد صارتا بأداة الشرط جملة واحدة . وصارت الجملتان بالأداة كأنهما مفردان فأشبها الفردين في باب الابتداء والخبر ، فكما لا يمتنع تقديم الخبر على المبتدإ فكذلك تقديم الجزاء . وأيضا فالجزاء هو المقصود ، والشرط قيد فيه وتابع له ، فهو من هذا الوجه رتبته التقديم طبعا. ولهذا كثيرا ما يجيء الشرط متأخرا عن المشروط ، لأنّ المشروط هو المقصود وهو الغاية. والشرط وسيلة ، فتقديم المشروط هو تقديم الغايات على وسائلها. ورتبتها التقديم ذهنا وإنْ تقدمت الوسيلة وجودا ، فكل منها له التقديم بوجه وتقدُّم الغاية أقوى . فإذا وقعت في مرتبتها (يعني التقديم) فأيّ حاجة إلى أنْ تقدّرها متأخرة . وإذا انكشف الصواب ، فالصواب أنْ تدور معه حيث دار." **(1)**

فجملتا الشرط والجواب عند ابن القيم بمنزلة الجملة الواحدة، بسبب الارتباط والتلازم الحاصل بينهما بواسطة أداة الشرط، وبهذا لا يتم معنى إحداهما إلاّ بالأخرى . وهما في ذلك تشبهان ركني الإسناد اللّذ يْن لا يستغني أحدهما عن الآخر . فصارتا كالجملة الواحدة . أمّا قوله (كأنهما مفردان) فيريد أنْ يعبّر به عن قوّة الارتباط بينهما باعتبار أنّ الخبر هو وصف للمبتدإ . فكأنه هو من حيث المعنى . لذا أمكن تقديم الجواب على الشرط قياسا على تقديم الخبر على المبتدإ ، دون أن يؤدي ذلك إلى فكّ الارتباط المعنوي الحاصل بينهما .

ويطلق ابن القيم على الجواب اسم (المشروط) ويجعله الغاية في الجملة الشرطية لأنه هو المقصود، وأمّا الشرط فهو قيد يتوقف عليه الجواب

---

1) – المصدر نفسه : 1/51-52

(المشروط) . فما الشرط إلاّ وسيلة إنْ وُجِدت تحققت الغاية التي هي الجواب . فتقديم الجواب على الشرط إذًا هو تقديم الغايات على وسائلها . وهذه الغايات رتبتها التقديم في الذهن دائما ، حتى وإنْ تقدمت وسائلها وجودا (أي : في ظاهر الترتيب) . فالمسألة عنده إذًا قائمة على المعنى والقصد من الكلام، لا على العمل النحوي مجرّداً من المعنى .. وتلك – في رأينا – هي النظرة الصحيحة للنحو على الخصوص وللّغة بصفة عامة، وهي أنّ العمل النحوي والإعراب يجب أن يُنْظر إليهما متصليْن بالمعنى، بناءً على ما بين الكلِم من العلاقات ..

وعلى رأي ابن القيم يكون لكل من الجواب والشرط تقديم خاص به. فالجواب له التقديم الذهني المتعلق بالقصد من الكلام، والشرط له التقديم الوجودي الظاهر المتعلق بترتيب أجزاء الكلام. فإذا تقدمت الغاية – كما يقول – فما الحاجة إلى تقديرها وعليها مدار الكلام ومراد المتكلم . وهكذا يزيد ابن القيم رأي الكوفيين في هذه المسألة قوة وإثباتا ، ويردّ رأي البصريين ورأي ابن جني في كون المتقدم دالاّ على الجواب فقط وليس هو الجواب. ويلتقي رأيه هنا–كما في مسائل أخرى كثيرة– مع رأي الجرجاني في اعتدادهما بالمعنى، وعدم انسياقهما وراء القاعدة في كل الأحوال . فالقصدُ من الكلام وانسجامُ النّظم وتحقيقُ التخاطب والتفاهم على أساس المعنى المراد ، ذلك ما يجمع بين ابن القيم والجرجاني وإنْ تباعدا زماناً بأكثر من قرنين ..

والذي نرتضيه هو رأي الكوفيين والجرجاني وابن القيم في أن المتقدم هو الجواب.وليس ما يدل عليه. وأن التقديم حاصل ههنا لكون الجواب محلّ

اهتمام المتكلم وعنايته، بقصد التركيز عليه في الكلام . فقولنا مثلا : ستنال البرّ إنْ صدق إيمانك . فيه تركيز على نيل البرّ باعتباره محل الاهتمام وعليه مدار الكلام . وعلى هذا يكون هو الجواب مقدّما على شرطه الذي هو قيده المتعلّق به . ولا داعي لتقدير جواب آخر بعد الشرط ، واعتبار المذكور دالا عليه حالاً محلّه . ونحن نعلم أنّ المتكلم المستعمِل للجملة الشرطية بهذا الشكل لا يقصد إلاّ ما نطق به، وهذا المنطوق هو الذي يأخذ به المخاطب في عملية التواصل والتفاهم بينهما . كما أنّ تقديم الجواب على الشرط هو مما يكثر استعماله في اللغة حتى ليكاد يكون أصلا في التخاطب . وهو مما تقتضيه طبيعة اللغة كما نطقها العرب لا بحسب ما تمليه القاعدة المصنوعة ، أو لِنقُلْ: هو ما أرادته اللغة لا ما أراده بعض النحاة فقد تأتي اللغة وفق ما يقرره النحاة ، وقد تخالف مقاييسهم ، وهو ما يجب على دارس اللغة أن يراعيه كلَّه ..

*** إعراب الجملة الشرطية :**

قبْل الكلام عن اختلاف النحاة في إعراب الجملة الشرطية المصدّرة بأسماء الشرط (مَنْ و ما و مهما و أيّ) يحْسُن بنا أن نبيّن سبب اعتبارهم هذه الأدوات الشرطية الجازمة أسماءً **(1)** . فلقد ميّزوا الاسم بأنه ما دلّ على معنى في نفسه وفي غيره. وميّزوا الحرف بأنه ما دلّ على معنى في غيره فقط . وأسماء الشرط دالة على معانيها التي في نفسها ، وهي الدلالة على العاقل أو غير العاقل أو الظرفية أو غير ذلك .. ودالة على المعنى الذي في غيرها ، وهو الدلالة على الشرط . وبهذه الدلالة

1) – يُستثْنَى من هذه الأدوات الجازمة (إنْ و إذْما) لأنهما حرفان .

المزدوجة حازت الاسمية دون الأداتيْن (إنْ و إذْما) اللتيْن لا تدلاّن إلاّ على المعنى الذي في غيرهما ، وهو الشرط ، فاعتُبِرتا بذلك حرفيْن.

ولْنعُدْ الآن إلى اختلاف النحاة في إعراب أسماء الشرط . فقد رأى بعضهم أنّ هذه الأسماء إذا وقعت مبتدأ فإنّ خبرها هو جملة الشرط وحدها وهو ما يراه ابن هشام إذْ يقول : " الصحيح أنّ خبر اسم الشرط هو جملة الشرط لا جملة الجواب ، وهذا يتبادر إلى ذهن من لا يتأمل إلى دفعه معتمداً على أنّ الفائدة إنما تتمّ بالجواب الذي هو محطّ الفائدة . وجواب هذا التوهّم أنّ الفائدة إنما توقفت على الجواب من حيث التعليق لا من حيث الخبرية ، لأنّ (مَنْ) اسم للشخص العاقل وضُمِّنَت معنى الشرط . فإذا قيل : مَنْ يقمْ أقمْ معه ، كان (مَنْ يقمْ) مع قطْع النظر عمّا ضُمِّنَتْهُ (مَنْ) مِنْ معن الشرط بمنزلة قولك : شخصٌ عاقلٌ يقوم . وهذا لا شك في تمامه . فلمّا ضُمِّنَ معنى الشرط توقف معناه على ذلك الجواب ، فمِنْ هنا جاء النقص لا من جهة المعنى الإسنادي... "**(1)** وهو ما يؤيّده السيوطي في الهمع **(2)** والصّبّان في اشيته على شرح الأشموني للألفية ، وهو ما يرجحه عباس حسن ، مستعملاً مصطلح (الجملة الشرطية) للتعبير عن جمل الشرط ، ومصطلح (الجملة الجوابية) للتعبير عن جملة الجزاء أو الجواب **(3)** ولكنه يعتبر جملة الشرط خبراً غيْر مُتَمِّمٍ للمعنى ما

---

1) – ابن هشام : رسالة المباحث المرضية المتعلقة بـ: مَنْ الشرطية . تح : د/ مازن المبارك – دار ابن كثير – دمشق – بيروت/ ط1 (1987) . ص 36 وما بعدها . وينظر: المَغْني : في مبحث إعراب أسماء الشرط .

2) – ينظر : همع الهوامع للسيوطي : في مناقشة مسألة إعراب أسماء الشرط والاستفهام 2/ 64.

3) – ينظر : النحو الوافي 418/4 .

لم تُذْكَر جملة الجواب . ولستُ أدْري كيف يمكن اعتباره خبراً ما لم يؤدّ وظيفة الإخبار عن المبتدأ ، وما هذه الوظيفة إلاّ إتمام المعنى ، وعليه ْ، فإنّ القول وصف كلمة ما أو جملة بأنها خبر لمبتدأ ، لا بدّ أن يزَاد به إتمام المعنى لا غيْر . وارتباط الخبر (أي : المخبَر به) بالمبتدإ (أي : المخبر عنه) ناشىء في أصله من ارتباط التعبير بالتفكير . ويأتي هذا الخبر في شكل حُكْم قد يكون مثبتاً وقد يكون منفيّاً وقد يكون مؤكّداً، وقد يكون غير ذلك .

ورأى آخرون أنّ خبر هذه الأسماء هو جملة الجواب وحدها، وهو ما نجده عند الدكتور سعيد الأفغاني الذي يقرر – في كلامه عن (ما ، منْ ، مهما) أنّ هذه الأسماء " تُعرب مفعولاً به إنْ كان فعل الشرط متعدياً لم يستوف مفعولاته، وإلاّ أُعْرِبتْ مبتدأ خبره جملة جواب الشرط ." **(1)**

ورأى آخرون أنّ خبرها هو جملتا الشرط والجواب معاً وهو رأي طائفة من النحويين منهم : الهروي وابن يعيش وغيرهما. يقول ابن يعيش في شرحه على مفصل الزمخشري:" تقول:أيّهم يأتني آته،وأيّهم يحسن إليَّ أُحسنْ إليه. ترفع (أيّاً) بالابتداء وما بعدها من الشرط والجزاء خبر."**(2)**

ويرى الدكتور مازن المبارك ، محقق رسالة المباحث المرضية لابن هشام ، أنّ سبب هذا الاختلاف في اعتبار النحاة جملة الشرط أو جملة الجواب أو هما معاً خبراً للمبتدإ الذي هو اسم الشرط " هو اختلاف

---

1) – سعيد الأفغاني : مذكرات في قواعد اللغة العربية . ص 43 (عن رسالة المباحث المرضية) . ص 48

2) – ابن يعيش : شرح المفصل : 7 / 44 .

منطلقاتهم وتبايُن آرائهم في تحديد معنى (الجملة) فهم لم يحددوا مفهومها ، ولم يتفقوا عليه . وهم لو فعلوا لزال الخلاف فيما بينهم، ولقاربوا الإجماع أو ما يشبهه .. " **(1)** . وقد لاحظ أنّهم أهملوا دراسة الجملة وأحوالها واقتصروا على دراسة المفردات ، فهو يقول بأنّ دراسة الجملة عندهم كانت " موزعة بين علمي النحو والمعاني ، وكان جلّ انصراف النحويين إلى المفردات وأحكامها والحروف ومعانيها والعوامل وما يترتب عليها ، وأما الجملة فلم يمسّوها إلاّ مسّاً رفيقاً ومن ناحية إعرابها وتأويلها بالمفرد أو عدمه ... " **(2)**

وفي كلام ابن هشام عن الجملة ما يدلّ على أنّ هناك جملاً تامّة المعنى ، وجملاً ليست كذلك . فمثال الأولى الجمل المستقلّة عن غيرها فعلية كانت أم اسمية . ومثال الثانية الجمل غير المستقلّة كجملة الصلة وجملة الشرط وجملة الجواب .. فكل واحدة من الصنف الأول هي جملة وكلام .. وكل واحدة من الصنف الثاني هي جملة وليست كلاماً. وانطلاقاً من هذا اعتبر ابن هشام – ومعه جمهور النحاة – أنّ جملة الشرط وحدها هي خبر اسم الشرط (المبندأ) . بينما اعتبر آخرون أنّ جملتي الشرط والجواب معاً هما خبر اسم الشرط (المبتدأ) ، ذلك لأنهم يعتبرون الجملة والكلام شيئا واحداً وهو ما لا نجده عند ابن هشام . وبذلك يصدق رأي

---

1) – رسالة المباحث المرضية المتعلقة بـ: مَنْ الشرطية لابن هشام . تحقيق الدكتور مازن المبارك . ص 48 – 49 .

3) – المرجع نفسه : 49

الدكتور مازن المبارك الذي عزا هذا الاختلاف إلى اختلافهم في تحديد معنى الجملة ..

وعندما نرجع إلى الذين اعتبروا الجملة والكلام مترادفيْن واشترطوا الفائدة والتمام في ذلك – كما هو الشأن عند الزمخشري وابن يعيش وغيرهما – فإننا نجدهم يجعلون جملة الشرط والجواب جملتيْن لا جملة واحدة . فهذا ابن يعيش ينقل لنا رأي الزمخشري الذي يقرّ – في باب أصناف الحرف – أنّ حرفي الشرط (إنْ ولو) " يدخلان على جملتين فتجعلان الأولى شرطاً والثانية جزاءً كقولك : إنْ تضربْني أضربْك، ولو جئتَني لأكرمتك"**(1)** ثمّ يصرّح شارح المفصل – وهو يعلّق على كلام الزمخشري – قائلاً:".. قد تقدم القول أنّ (إنْ) الشرطية تدخل على جملتيْن فعليتيْن فتعلّق إحداهما بالأخرى، وتربط كل واحدة منهما بصاحبتها حتّى لا تنفرد إحداهما عن الأخرى..." **(2)**

فقد لا حظْنا أنّ هؤلاء الذين لا يعتبرون كلاًّ من جملة الشرط وجملة الجواب جملةً لعدم تمام كل منهما ، وعدم حصول الفائدة بإحداهما ، ولا يعتبرونهما – على هذا – كلاماً إذ الكلام هو التام المفيد وهو الجملة عندهم ... لاحظْنا أنّ هؤلاء قد صرّحوا بأنّ جملة الشرط والجواب جملتان لا جملة واحدة . وهم الذين اعتبروهما في مواضع أخرى جملة واحدة تؤدي وظيفة الخبر بعد أسماء الشرط ، كما بيّنّا آنفاً ..

---

1) – ابن يعيش : شرح المفصل : 8 / 155 .

2) – المصدر نفسه : 8 / 157 .

وقد ذكرْنا أنّ ابن القيّم شبّه جملتي الشرط والجواب بالاسميْن المفرديْن في باب الإسناد ، لكنّه لم يقل بأنهما جملة واحدة ، بل هما عنده جملتان .كما أنّ المسند والمسند إليه المفردِيْن (المبتدأ والخبر) ليسا اسماً واحداً بل هما اسمان . لكنهما مرتبطان أحدهما بالآخر، ومتلازمان . وكذلك الشأن في جملتي الشرط والجواب ، فبينهما ما بيْن المسند والمسند إليه من الارتباط والتلازم، لكنهما جملتان في الأصل لا جملة واحدة ..

والقول بأصلية الجواب وكونه الغاية من الكلام في أسلوب الشرط هو ما يعبَّر عنه في نظرية تشومسكي بالجملة التوليدية (النواة)، وهي جملة الجواب . أمّا جملة الشرط مع أداتها فتمثل عنصرا من عناصر التحويل يتمثل في الزيادة .وبدخول عنصر التحويل هذا على الجملة النواة التي هي جواب الشرط نحصل على جملة تحويلية. وبتقديم الجواب على الشرط يضاف عنصر ثان من عناصر التحويل في الجملة الشرطية هو عنصر الترتيب .

وإذا اعتبرنا جملة الجواب هي الأصل فإنه يمكننا القول بأنّ الجملة الشرطية هي دائما جملة تحويلية . فإنْ كان ترتيبها على الأصل ففيها عنصر واحد من عناصر التحويل هو الزيادة ، وإن كان الجواب فيها مقدّما ففيها عنصران من عناصر التحويل هما : الزيادة والترتيب ..

والخلاصة أنّ الجملة الشرطية في العربية من الأنماط التركيبية المتداخلة، ولذلك اختلف فيها النحاة منذ القديم، حتّى عدّها بعضهم قسماً قائماً بذاته كما فعل الومخشري. واختلف فيه المحدثون بين سالك مسلك الزمخشري وآخذ بآراء النحاة الأوائل، ومجتهد مخطئ ومصيب ..كما أنّ

الجملة الشرطية من أبرز المجالات التي تجلّى فيها صلة الدرس النحوي العربي بالدراسات اللغوية الحديثة، ولا سيما النظرية التوليدية التحويلية كما بيّنّا في ختام هذا المقال...